وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاحد

التاريخ: ٢٧-٩-٢٠٢٠

الأنباء
محليات

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مديرة «الاستشارات الأسرية» بوزارة العدل أكدت تنفيذ أحكام 1606 ملفات حتى 16 سبتمبر منها 996 في الزهراء و610 بالصليبخات

الصالح لـ «الأنباء»: تنسيق مع «أمانة الأوقاف» لتوفير مقارّ جديدة لمراكز الرؤية

أجرى الحوار: اسامة ابوالسعود

أكدت مديرة إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل إيمان الصالح انه جار التنسيق حاليا مع الأمانة العامة للأوقاف التي أبدت استعدادها لدعم مراكز الرؤية وتوفير مقرات جديدة في المحافظات. وأعلنت الصالح في لقاء خاص مع «الأنباء» ان مراكز الرؤية تنفذ أحكام نحو 1606 ملفات وذلك حتى تاريخ 16 سبتمبر الماضي منها 996 في الزهراء و610 في الصليبخات، مبينة ان أهم المشكلات التي واجهت الادارة خلال الازمة صعوبة تنفيذ احكام الرؤية في ظل سرعة انتشار العدوى بـ «كورونا»، مؤكدة ان بعض الحالات وصلت الى حد الفجور بالخصومة والتعنت في تمكين الطرف الآخر من التواصل مع المحضونين بأي شكل من الاشكال. وأوضحت ان الازمة لم تؤثر بشكل كبير على معدلات الطلاق في الكويت وكانت النسبة هذا العام متقاربة مع السنوات الماضية ولا توجد زيادة ملموسة، كما ان الإدارة تقدم استشارات للمقبلين على الزواج وحديثي الزواج ولمن يعانون من مشاكل اسرية وكذلك تسوية المنازعات للراغبين في التفريق القضائي وبحث حالات العنف الأسري، وفيما يلي التفاصيل:

إيمان الصالح

إيمان الصالح مع الزميل اسامة ابو السعود في احد اللقاءات السابقة

جهود مضنية

كشفت الصالح عن ان الادارة بذلت الكثير من الجهود منذ بداية العام حتى 31 اغسطس الماضي ومنها:

- 1998 حالة استقبلتها اقسام ومكاتب الاستشارات بمختلف المحافظات.
- 475 حالة استقبلها قسم خبراء المنازعات الاسرية «المحكمين».
- 211 حالة تلقاها «الاستشارات القانونية».
- بلغ عدد طلبات تسوية المنازعات الاسرية نحو 1342حالة.
- 2848 استشارة أسرية تشمل اتصالات ورسائل هاتفية.

■ أبرز المشكلات خلال الأزمة صعوبة تنفيذ أحكام الرؤية في ظل سرعة انتشار العدوى

■ معدلات الطلاق هذا العام متقاربة مع السنوات الماضية ولا توجد زيادة ملموسة بالأزمة

■ بعض الحالات وصلت إلى التعنت في تمكين الطرف الآخر من التواصل مع المحضونين

■ الإدارة تقدم استشارات للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً ومن يعانون من مشاكل

في البداية، نود التعرف على جهود إدارة الاستشارات الأسرية خلال الازمة وتحديدا منذ بداية 2020؟

● في بداية الأزمة اضطرت الادارة الى توقف أعمالها بناء على قرار مجلس الوزراء والسلطات الصحية ولكن مراكز الرؤية وتسليم المحضون استمرت حتى 14 مارس وتوقفت بعدها عن استقبال المراجعين لما لمسناه من ضرورة الحفاظ على سلامة المراجعين والموظفين وتحديدا الاطفال المحضونين، وتم استئناف العمل في 4 يونيو وفق اجراءات احترازية وتوافق مع القواعد الصحية التي تفرضها السلطات.

واستحدثت الوزارة خدمة الاستشارة الهاتفية وتم البدء بها اعتبارا من 5 ابريل وحتى الآن لما لمسناه من حاجة أفراد المجتمع للحصول على ارشادات لما يعترضهم من مشاكل زوجية خاصة في ظل أزمة كورونا والبقاء في المنازل لفترات طويلة، وفي الظروف العادية فان الادارة تقدم عددا من الخدمات النفسية والاجتماعية منها: استشارات للمقبلين على الزواج وحديثي العهد بالزواج، ومن يعانون من مشاكل زوجية، وبحث طلبات تسوية المنازعات الاسرية وحالات العنف الأسري، وتقديم الاستشارة في مرحلة التقاضي والاستشارات النفسية فيما بعد الطلاق وقضايا الرؤية، وأيضا ما يخص مشكلات الاطفال والمراهقين بشكل عام.

سلامة الأطفال

ما أهم المشكلات التي واجهتكم خلال الفترة الماضية؟

● أبرز المشاكل خلال أزمة كورونا كانت صعوبة تنفيذ احكام الرؤية بالمراكز في ظل سرعة انتشار العدوى بفيروس كورونا، حيث اضطرت الوزارة الى وقف العمل بها كما هو الحال في مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة وحرصا على سلامة المراجعين والاطفال بشكل خاص.

اشتكى عدد من اولياء الامور من صعوبة تنفيذ حكم المحكمة خلال الازمة بسبب إغلاق مراكز الرؤية وتعنت الطرف الآخر في منحه الفرصة المشروعة للاطمئنان على ابنائه وبناته، كيف ترون ذلك؟

● هناك بعض الحالات تمت بيننا اتفاقات ودية للرؤية من خلال المنزل، وحالات اخرى تفهمت سبب الإغلاق لوعيهم بخطورة الأمر وحفاظا على سلامة ابنائهم، كما توجد بعض الحالات التي لجأت الى عمل اجراء قانوني «أمر على عريضة» لتنفيذ الحكم بعيدا عن مركز الرؤية.

وهناك أيضا بعض الحالات التي تعذر عليها ذلك بسبب الخلافات العميقة والتي وصلت الى حد الفجور بالخصومة والتعنت في تمكين الطرف الآخر من التواصل مع المحضونين بأي شكل من الأشكال.

كيف تتعاملون مع تعنت بعض أولياء الامور في الالتزام بتنفيذ الرؤية؟

● عند فتح الملف بالمركز يتم توضيح الاجراءات المتبعة بالمركز وتوجيه الاطراف الى ضرورة تنفيذ الحكم بشكل ودي ودون مشاكل وما يترتب عليه من اجراءات، وتتم مقابلة اصحاب العلاقة من قبل الباحثين والمختصين النفسيين والاجتماعيين وتوضيح الآثار السلبية لعدم التنفيذ من الجانب النفسي والاجتماعي على الطفل وذويه مع عدة محاولات لتهيئة المحضون للتنفيذ الودي.

وفي حال عدم التنفيذ يقوم المركز بإعطاء الطرف المتضرر اثبات حالة بما تم، ويتم تحويل أطراف العلاقة الى المستشار القانوني بالادارة لتوجيههم بالآثار السلبية المترتبة لعدم التنفيذ والإجراءات التي تتخذ في حال استمرار التعنت.

مراكز المحافظات

اشتكى عدد من اولياء الامور من قلة عدد مراكز الرؤية وعدم انتشارها بمختلف المحافظات، كيف يمكن ان تحل تلك المشكلة؟

● جار حاليا التنسيق مع الأمانة العامة للأوقاف التي ابدت استعدادها مشكورة لدعم مراكز الرؤية ومن أهمها توفير مقرات جديدة لمراكز الرؤية.

إلى اي مدى تتخذون الضوابط والاشتراطات الصحية للحفاظ على صحة الاطفال وأولياء الامور؟

● حرصت الوزارة على تنفيذ الأحكام بما يتوافق مع توصيات السلطات الصحية وعملت على تنفيذ الاحكام (التسليم والتسلم للمحضونين) في الساحة الخارجية للمركز وانتقال المحضون من الطرف الاول الى الآخر وفق آلية تحول دون دخولهم الى مقر المركز لتجنب التزاحم، وبالعودة التدريجية للعمل حرصنا على الالتزام بالتوصيات ومراعاة التباعد الجسدي ولبس الكمامات والقفازات وتعقيم المكان بشكل مستمر.

تنفيذ الأحكام

كم عدد الاحكام التي تم تنفيذها والتي لم يتم تنفيذها وأسباب عدم التنفيذ حتى الآن؟

● تشرف مراكز الرؤية على تنفيذ احكام مايقارب الـ 1606 ملفات حتى تاريخ 16 سبتمبر الجاري، منها 996 ملفا في الزهراء و610 في الصليبخات.

للإدارة جهود واضحة في اصلاح ذات البين وخاصة مع ازمة كورونا، نود التعرف على تلك الجهود لمنع وقوع ابغض الحلال؟

● كما ذكرنا سابقا استحدثت الوزارة خدمة الاستشارة الهاتفية اعتبارا من 5 ابريل ومستمرة حتى الآن لتقديم الاستشارات الأسرية والنفسية والاجتماعية والرد على استفسارات الجمهور حول الزواج والطلاق والحقوق الزوجية من قبل عدد من المختصين وذوي الخبرة، حيث بلغ عدد الاستشارات التي تلقاها الفريق من اتصالات ورسائل نصية نحو 2848 حتى نهاية اغسطس.

معدلات الطلاق

هل زادت معدلات الطلاق خلال الازمة أم انخفضت عن السابق وما الأسباب من وجهة نظركم؟

● بالرجوع الى معدلات الطلاق في السنوات الماضية ومقارنتها بالعام الحالي نجد ان الأرقام متقاربة ولا توجد زيادة ملموسة، كما نود التنويه ان احصائيات الطلاق عادة ما تشمل حالات الطلاق التي تتم هذا العام ويضاف اليها حالات اثبات الطلاق التي تتم خارج المحكمة في أوقات مختلفة وقد تكون وقعت في سنوات سابقة وتم اثباتها هذا العام، وكذلك عقود التصادق للطلاق الذي يتم خارج الكويت اضافة الى أعداد احكام الطلاق التي صدرت بعد ان استغرقت فترات طويلة بالمحاكم وانتهت في هذه الفترة.

ماذا عن جهود «الاستشارات الاسرية» وخاصة مع الاطفال ومخاوفهم خلال الازمة، ما هي؟

● من خلال خدمة الاستشارة الهاتفية وردت للادارة بعض طلبات الاستشارة الخاصة بمشكلات الاطفال والمراهقين وتم تقديم الاستشارة اللازمة لهم ومتابعتهم، ومؤخرا تم استئناف العمل بمركز إصلاح ذات البين والذي يقدم خدمة الاستشارة الخاصة بمشاكل الاطفال والمراهقين.

أخيرا، ما أهم الدورات والبرامج التي نفذتها الادارة خلال الفترة الماضية وهل اثرت الازمة على نفسية الاسر الكويتية من وجهة نظركم؟

● اعتادت الادارة من خلال مركز إصلاح ذات البين بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف تقديم العديد من الأنشطة التوعوية من دورات وورش عمل ومحاضرات ذات علاقة بالأسرة والإرشاد الأسري لكن نظرا لظروف الجائحة توقفت العديد من الأنشطة ومن ضمنها الدورات والبرامج التوعوية وسيتم العمل على استئنافها في القريب العاجل بما يتوافق مع الظروف والمستجدات. وبالنسبة لتأثير الأزمة على نفسية الأسر فمن خلال الاتصالات والاستشارات التي وردت للإدارة اتضح أن هناك من تأثروا خاصة في ظل الخوف من الإصابة بالوباء وما قد تسببه من آثار الفقد أو المرض، كما عانى البعض من البقاء لفترات طويلة بالمنزل أو المحجر مما سبب لهم مشكلات نفسية كالاكتئاب والقلق وهناك من وجدوا من هذه الظروف الفرصة المناسبة للتقرب من بعضهم البعض والتعرف اكثر على أفراد اسرهم والذين انشغلوا عنهم سابقا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٩-٢٧	٩	١٥٩٧٠

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«محاكم حولي»... مبنى ذكي وتكنولوجيا عصرية لخدمة العدالة

الشمالي لـ الجريدة: إنجاز 99% من المجمع استعداداً لتسليمه إلى «العدل»

مبنى المجمع

سيد القصاص

بدأت وزارة الأشغال العامة إجراء أعمال التشطيب النهائية لمبنى مجمع محاكم حولي، أحد المشاريع المميزة التي تشرف «الأشغال» على إنشائها، إذ يتضمن العديد من الخصائص الفريدة في تصميمه وتشطيبه كأحد المباني الحكومية الذكية في التصميم والتشطيب.

أعلنت مهندسة مشروع مجمع محاكم حولي م. شمايل الشمالي أن نسبة إنجاز المجمع بلغت 99 في المئة، وجار حاليا التجهيز من أجل تسليم المبنى لوزارة العدل "الجهة المستفيدة" من المشروع من أجل الافتتاح.

وأشارت الشمالي خلال جولة لـ "الجريدة" على المجمع إلى أنه عبارة عن 31 دورا، ويقع على مساحة 9 آلاف متر مربع، ومساحة بناء تقدر بـ 148 ألف متر مربع، مبينة أن المبنى يحتوي على 11 دورا خصصت مواقف للسيارات، تسع 1200 سيارة وتتوزع بين 3 أدوار؛ سرداب وارضي وميزانين، والادوار حتى السادس، تليها 20 دورا عبارة عن قاعات ومكاتب إدارية لوزارة العدل، وتضم 52 قاعة محاكم، منها قاعات كبيرة، وقاعات صغيرة، إضافة إلى المكاتب الإدارية، وهي بحسب حاجة وزارة العدل منها مكاتب خاصة بإدارة الخبراء، والتسجيل العقاري، والسجلات، إضافة إلى الأمور القضائية والقانونية الخاصة بوزارة العدل.

شمايل الشمالي

مبنى ذكي

وأشارت الشمالي إلى أن مبنى محاكم حولي يعتبر من المباني الذكية، إذ روعي في تصميمها وبنائها توفير "الطاقة الكهربائية"، عبر استخدامات متعددة للطاقة النظيفة، كما ان أنظمة المبنى تعتمد على مواد صديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية التي تم استخدامها للتقليل من الطاقة الكهربائية، إضافة إلى أن المبنى يحتوي على مبردات تجمد المياه ليلا، ويتم استخدامها في التكييف نهارا، بحيث يكون هناك ترشيد في استهلاك الكهرباء داخل المبنى بالشكل الأمثل.

ولفتت إلى أن المبنى به "محطات" لتحويل المياه الرمادية إلى مياه تستخدم في دورات المياه، وبذلك يتم توفير المياه العذبة، إضافة إلى نظام للتحكم في الإضاءة داخل المبنى، واستخدامها في وقت الحاجة إليها.

مداخل منعزلة

وقالت الشمالي إن المبنى يحتوي على 6 مداخل، منها مداخل خاصة بالقضاة ومنعزلة عن المراجعين، إضافة إلى مدخل خاص للمتهمين، ومكان لتواجدهم في الدور السابع بالمبنى، ونقلهم إلى قاعات القضايا من خلال مصعد خاص بهم، وممر منفصل لا يتعرضون خلاله لأحد من المراجعين.

وأوضحت أن المبنى يأخذ الطابع الإسلامي، ومستوحى من شعار وزارة العدل، وأن ارتفاعه 150 مترا، وله واجهة زجاجية مقاومة للحريق والصدمات، وقد تقدمنا الى موسوعة غينيس للأرقام القياسية لتسجيل واجهته الزجاجية الفريدة.

> تصميمه راعى توفير الطاقة ومعالجة المياه... وممرات خاصة للمتهمين

> 20 دوراً تضم 52 قاعة محاكم وتجهيزات لمتابعة كافة الإجراءات في المبنى

إحدى قاعات الاستراحة

> 148 ألف متر مربع مساحة البناء... و11 دوراً مواقف تسع 1200 سيارة

أنظمة تحكم للقضاء بالقاعات

أكدت الشمالي أن المشروع يحتوي على استخدام نظام متطور خاص بالقضاة، حيث يتم عرض المستندات المتعلقة بالقضايا عبر شاشات عرض، ولا تعرض اي مستندات إلا من خلال تلك الشاشات.

وأضافت أنه في حال وجود أي مستند حديث توجد كاميرات لتصوير تلك المستندات، ومن ثم يتم عرضها على الموجودين.

أقفاص المتهمين

تضم قاعات المحاكم أقفاصا معزولة، بداخلها ميكروفون خاص بالمتهم، وسماعات، وشاشة عرض للاستماع إلى ما يحدث ويقال داخل الجلسة، إضافة إلى وجود كاميرات تسجل ما يحدث داخل الجلسة لتتم إعادتها والعودة إليها عند الحاجة إليها، إضافة إلى أن القاضي يمكنه أن يتحكم في القاعة من خلال نظام موجود لديه على الكمبيوتر الخاص به داخل القاعة، بالاضافة الى وجود ساعات رقمية وشاشات عرض لتعريف المراجعين بمواقع القاعات التي ستتم فيها متابعة قضاياهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-٩-٢٥	٤	٤٥٣٦

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الشال»: بلغت 268.7 مليون دينار.. مع استبعاد النشاط الحرفي والشريط الساحلي

51% ارتفاع التداولات العقارية في أغسطس

تشير آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي)، إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في أغسطس 2020 مقارنة بسيولة يوليو 2020، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر أغسطس نحو 268.7 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 51.4% عن يوليو البالغة نحو 177.5 مليون دينار، وكذلك أعلى بما نسبته 86.1% مقارنة مع سيولة أغسطس 2019 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 144.4 مليون دينار.

ارتفاع عدد صفقات «الاستثماري» إلى 56 صفقة

استعرض تقرير الشال حركة التداولات في أغسطس، والتي توزعت ما بين نحو 253.9 مليون دينار عقوداً، و14.7 مليون دينار وكالات، وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 827 صفقة، توزعت ما بين 789 عقوداً و38 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ541 صفقة وممثلة بنحو 65.4% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ116 صفقة، وتمثل نحو 14%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ16 صفقة ممثلة بنحو 1.9%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 180.6 مليون دينار مرتفعة بنحو 92.3% مقارنة مع يوليو عندما بلغت نحو 93.9 مليون دينار، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 67.2% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 52.9% في يوليو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 100.2 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات أغسطس 2020 أعلى بما نسبته 80.3% مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 762 صفقة مقارنة بـ371 صفقة في يوليو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 237 ألف دينار مقارنة بنحو 253 ألف دينار في يوليو، أي بانخفاض بحدود 6.4%-.

253.9
مليون دينار عقوداً.. و14.7 مليون دينار وكالات

180.6
مليون دينار نشاط السكن الخاص.. بنمو 92.3%

%114
صعود «الاستثماري» بـ66 مليون دينار

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 66 مليون دينار أي بارتفاع بنحو 114% مقارنة بالشهر السابق (يوليو 2020) حين بلغت نحو 30.8 مليون دينار، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 24.6% مقارنة بما نسبته 17.4% في يوليو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 60.1 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس أعلى بما نسبته 9.8% مقارنة بمعدل 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 56 صفقة مقارنة بـ40 صفقة في يوليو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 1.18 مليون دينار مقارنة بنحو 771 ألف دينار في يوليو، أي بارتفاع بحدود 52.9%.

بينما انخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 20.5 مليون دينار، أي انخفضت بنحو 61.2%- مقارنة مع نحو 52.7 مليون دينار في يوليو، وانخفضت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 7.6% مقارنة بما نسبته 29.7% في يوليو. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 41.8 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس 2020 أدنى بنحو 51%- عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 8 صفقات مقارنة بـ18 صفقة ليوليو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لأغسطس نحو 2.56 مليون دينار مقارنة بمعدل يوليو، والبالغ نحو 2.93 مليون دينار، أي بانخفاض بحدود 12.6%-.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر أغسطس 2020 بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أغسطس 2019) نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 144.4 مليون دينار إلى نحو 268.7 مليون دينار، أي بما نسبته 86.1% كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 156.8%، سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 21.6% وسيولة النشاط التجاري بنسبة 11.5%.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٩-٢٧	١٧	١٦٩٠٣

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مبالغ ضخمة بلا فواتير أو سندات قبض لبعض المشاهير

«النيابة العامة» بانتظار التحريات النهائية لـ«أمن الدولة»

القبس - خاص

تواصل النيابة العامة النهار بالليل في التحقيق ببلاغات «غسل الأموال» المتهمة فيها شركات ومشاهير السوشيال ميديا، تمهيداً لإصدار قرارها بإحالتهم إلى المحاكم.

وأبلغ مصدر مطلع **القبس** بأن النيابة تنتظر التحريات النهائية لجهاز أمن الدولة، بعدما تسلمت التحريات الأولية في بداية القضية، ومن المنتظر أن تتسلم التقرير النهائي في الأيام المقبلة، وسيتضمن إفادات «أمن الدولة» حول أموال إعلانات المشاهير، التي ليس لها فواتير أو سند.

وكانت النيابة العامة قد وجهت تهمة «غسل أموال» إلى بعض المشاهير تحصلوا عليها مقابل إعلانات غير مرخصة، على حين أن مبالغ ضخمة كانت قد دخلت حسابات بعض المشاهير بلا فواتير أو سندات قبض.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٥-٩-٢٠٢٠	١-٢	١٦٩٠٢

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة العامة تنتظر تحريات حاسمة بإشراف قيادة الجهاز الجديدة في قضايا غسل الأموال

إجراءات تصحيحية في إدارة «أمن الدولة»

بينما تنتظر النيابة العامة تحريات حاسمة من جهاز أمن الدولة تحت إشراف قيادته الجديدة، بشأن قضايا غسل الأموال الأخيرة، شدد نواب ومحامون وقانونيون على أن قضايا غسل الأموال تستلزم اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة في جهاز أمن الدولة، مشيرين إلى أن هذه القضايا تمس جوهر الاقتصاد الوطني، وتمتد تأثيراتها على جوانب عدة، الأمر الذي يحتم البحث والتقصي والتحقق من قبل الأجهزة الأمنية والجهات الأخرى المعنية حتى لا يفلت المتورطون فيها من العقاب.

رياض العدساني:
لتحقيقات متكاملة في ملف الشبهات المالية

أحمد الفضل:
يجب وضع أمن الدولة على الطريق الصحيح

القبس ــ خاص

لفت النواب والمحامون والقانونيون لـ **القبس** إلى أهمية أن تكون تحريات «أمن الدولة» الخاصة بقضايا ــ مثل غسل الأموال ــ متماشية مع حجم تلك القضايا وطبيعتها، وأن تتسم بالعمق والدراسة المتأنية، وأن يشرف عليها من يملكون الخبرة اللازمة، حتى لا يفلت مجرم من العقاب، مشيرين إلى ضرورة أن تبدأ الإجراءات التصحيحية بالقضايا الآنية، التي تشغل الساحة المحلية، مثل: الصندوق المالیزي والنائب البنغالي والمشاهير، وغير ذلك.

وذكروا أن إجراء تحريات تكميلية في هذه القضايا من قبل جهاز أمن الدولة تحت قيادته الجديدة أمر طبيعي بالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمدى الزمني الخاص بهذه القضايا، منوهين بأهمية إشراف وزير الداخلية على التحريات وضمان دقتها فضلاً عن ضرورة قيام وزارة التجارة بدورها في مثل هذه القضايا منذ البداية.

وبينما حذر النواب من تزايد العمليات المالية المشبوهة، شدد قانونيون على الكثير من الأشخاص الذي دخلوا في دائرة الثراء الفاحش بزمن قياسي بلا أعمال حقيقية، ويجب كشف مصادر أموالهم، ومعرفة من أين حققوا هذا الثراء، لافتين إلى ضرورة تضافر الجهود لتخلية الساحة الاقتصادية من الأموال المشبوهة ومن قبلها غاسلي الأموال.

ووجه النائب رياض العدساني رسالة إلى الحكومة، خصوصا الجهات الرقابية وجهاز أمن الدولة، بضرورة التعاون في ما بينها، وأخذ الأمور بجدية لإحالة الملفات المشتبه بتشكيلها جرائم مالية الى النيابة العامة.

وقال العدساني لـ **القبس** إن جهات التحقيق مطالبة بإجراء تحقيقات متكاملة في الشبهات المالية، ومنها تضخم الحسابات وغسل الأموال والصفقات المشبوهة. وشدد على ضرورة جمع كل البيانات المتعلقة بالجرائم المالية وإحالتها الى النيابة حسب نصوص القوانين المعمول بها.

وأضاف «على الحكومة ان تقوم بدورها من دون مماطلة، خصوصا انني سبق ان حذرت من قضايا عديدة وأثرت ملفات ومن ثم يتم تحريك الملف المشبوه مالياً، والاصل ان تقوم الحكومة بدورها حسب القوانين».

جدية وحزم

من جانبه، اكد النائب احمد الفضل ان مواجهة قضايا غسل الاموال تحتاج الى جدية وحزم في الملاحقة، وتفعيل جاد للقوانين الموجودة.

وقال الفضل في تصريح لـ **القبس**: على وزير الداخلية انس الصالح دور كبير وحيوي في هذا الملف، ويجب ان يثبت للنواب الذين جددوا فيه الثقة مرتين انه جدير بهذه الثقة التي حصدها.

واوضح ان هناك اشخاصا تحولوا فجاة إلى تجار يشترون عقارات ومجمعات بالملايين، ويدعون انهم عصاميون، وهذه امور مشبوهة تجب ملاحقتها.

وشدد على ضرورة تنظيف جهاز امن الدولة

- **تجب إعادة تحريات «أمن الدولة» بطريقة احترافية لسد الثغرات في التحريات السابقة**
- **يجب أن يقف وزير الداخلية على التحريات بنفسه**
- **تقصير الوزير المعني في متابعة الأجهزة الخاضعة لإشرافه يتطلب مساءلة سياسية**
- **القضايا المالية معقدة.. وتمس جوهر الاقتصاد الوطني**
- **أشخاص دخلوا دائرة الثراء الفاحش بزمن قياسي بلا أعمال حقيقية.. يجب كشف مصادر أموالهم**

تفاؤل بالقيادة الجديدة لـ «الجهاز»

قال مصدر مطلع لـ **القبس**: إن تحريات أمن الدولة في قضايا غسل الأموال خلال العامين الماضيين كانت تكتفي بالإشارة إلى مبالغ وأقوال المتهمين في أحيان كثيرة، على حين إن التحريات لا تفرج عن مصادر تلك الأموال، وغالبا ما تشير إلى أنها مصادر سرّية، ما يجعل عناصرها غير مكتملة الأركان لدى إحالتها إلى المحكمة.

وتؤكد مصادر قانونية أن إصرار «أمن الدولة» على عدم البوح بمصادر الأموال دائما ما يأتي في مصلحة المتهمين.

وتفاءلت أوساط كثيرة بتولي الشيخ سالم النواف رئاسة جهاز أمن الدولة، وإجراء تحريات تكميلية لتصحيح أخطاء الماضي، خصوصاً لما تشهده البلاد من ملفات ساخنة في قضايا الفساد، لا سيما في ظل تفجّر ملفات غسل الأموال.

وتعتقد المصادر أن ما يتميّز به الشيخ سالم من خبرات، وما يتحلّى به من صفات في شخصيته، سينعكسان على أداء جهاز أمن الدولة في المرحلة المقبلة، وتصحيح أخطاء الماضي.

رقابة سياسية

أما المحامي د. محمد صقر، فيرى ان موضوعا بهذه الجسامة يفترض ان يكون حجم الجدية في التحريات الخاصة به متوافقا مع مقدار جسامته. ويضيف ان تقصير الوزير المعني في متابعة الأجهزة التابعة له يخضع لرقابة السياسية للبرلمان، والتي يفترض فيها ان تكون عنصرا فعالا في إلزام الوزراء بمتابعة جميع الأجهزة وفرض جدية العمل، ولكن في قضية غسل الأموال، فإن علينا أن نعرف ان جهاز أمن الدولة أجرى التحريات بناء على تكليف من جهة ما، وفي وجهة نظري فإن للقصور في قضايا غسل الأموال أسبابه.

التحريات التكميلية

بدوره، يرى المحامي فهد الحداد ان إجراء تحريات تكميلية ليس امرا جديدا في القضايا من هذا النوع، خصوصا انه حين تعرض على النيابة ترى ان الامر يحتاج إلى مزيد من التحريات في ظل صعوبة اثبات تلك الجرائم، لذا يتم إجراء تحريات تكميلية دقيقة، وفي بعض الأحيان قد يتغير الفريق المسؤول عن تلك القضايا حال وجود ليس معين او مصلحة ما.

حبس رجل أعمال معروف.. بتهمة «غسل الأموال»

علمت **القبس** أن مباحث أمن الدولة اوقفت رجل أعمال شهيراً، كان يملك وكالة سيارات سابقاً، وأحالته إلى الحبس على ذمة التحقيق، على خلفية اتهامه بغسل الأموال.

وكشفت مصادر مطلعة لـ **القبس** ان التحقيقات مع رجل الأعمال كشفت أن له علاقة بشبكة غسل أموال شهيرة.

التحريات التكميلية إجراء طبيعي

قال المحامي علي الراشد إن إجراء أمن الدولة تحريات تكميلية إجراء سليم 100٪، خصوصا أن جرائم غسل الأموال معقدة وتحتاج إلى تحريات متواصلة للوصول لأدلة دامغة تقدم المتهمين للمحاكمة.

وأضاف أنه في أثناء المحاكمة قد تظهر أدلة جديدة تخدم القضية لأي طرف كان، فما بالنا والقضية في مرحلة التحقيق، لذا التحريات التكميلية إجراء طبيعي. وذكر ان وزير الداخلية مطالب بحماسة كل مقصر في أداء مهامه أيا كان موقعه، فالإهمال سواء تعمدا أو غير متعمد ينتج عنه إخفاء الحقيقة كاملة عن جهات التحقيق والقضاء، بينما تقديم أدلة كاملة يلعب دورا رئيسيا في إدانة المتهمين.

عامل مشترك لدى بعض متهمي قضايا «الغسل» مؤخراً

رصد أموال مغسولة من «كازينوهات»

- **أودعوا أموالهم في حسابات بنوك لها أفرع في أوروبا**

أفصح مصدر لـ **القبس** أن تحقيقات «النيابة العامة» وجدت عاملاً مشتركاً لدى بعض المتهمين في قضايا «غسل الأموال» التي ظهرت مؤخراً في الكويت، حيث إن حوالات أو شيكات كبيرة ومختلفة جاءت من «كازينوهات» معروفة في أوروبا، وبريطانيا، وجرى إيداعها في بعض البنوك التي لديها أفرع في تلك الدول.

كما أطاحت التحريات حسابات بنكية أوروبية وبريطانية لدى بعض المتهمين، أودعوا بها أموالاً محصلة من «القمار»، حيث حوّل بعض المتهمين تلك الأموال من حساباتهم الأجنبية إلى حساباتهم في الكويت في وقت لاحق.

وأكد المصدر أن الأموال المحصلة من «القمار» تعد إحدى الوسائل المالوفة لـ«غسل الأموال»، مضيفاً أن هذه الأماكن المشبوهة غرف عنها التعامل مع زبائنها عن طريق «الكاش»، ما يجعل عملية الغسل سهلة للغاية.

جرائم عابرة للحدود

رأى المحامي محمد خريبط أن التحريات التكميلية إجراء قانوني يستخدم عندما يجد الحقق قصورا أو حاجة لمزيد من الأدلة، او عند ظهور أدلة جديدة ولأسباب عدة مختلفة، وفي قضايا غسل الأموال هو اجراء صحيح وطبيعي، كون الجريمة عابرة للحدود ودقيقة وجمعها المال، وهو ما يصعب الأمور، لذا وضعت الدول بروتوكولات للبحث واشارات وشبهات مالية للتأكد من وجود عمليات غسل اموال، لا سيما أن العمليات كلها قد تكون قانونية.

واضاف أن المسألة تحتاج إلى قوانين مساندة، بخصوص تحويل الأموال ونقلها حتى بين الحسابات الشخصية، مشيراً إلى أن من ينفذ القانون يجب أن يتحرى الدقة والانضباط والجدية بالتطبيق من دون ترك الأمر لانطباعاتها الشخصية أو لأرائه.

كشف طريقة تدفقات الأموال

قال المحامي مشعل الخنة إن جرائم غسل الأموال تحتاج إلى تحريات احترافية مختلفة، لان المسألة كلها محاسبية لمعرفة طريقة تدفقات الأموال، وهذا أمر لا تملكه النيابة، وإنما يملكه أمن الدولة في حال كان لديه فريق أو وحدة للتحريات المالية، وبالتالي لمواجهة هذه الجريمة بشكل متكامل نحن بحاجة إلى جهاز يشبه ديوان المحاسبة لإعطاء الحكومة أريحية تامة في مواجهتها.

وأوضح أن وزير الداخلية عليه أن يشرف بنفسه على تلك التحقيقات، ورغم أن مسؤوليته سياسية، فإن عليه أن يقف على مثل هذه القضايا تحديدا، خصوصاً أنه يواجه ملفات الفساد، ويملك خبرة تجارية سابقة كذلك، لذا عليه ضمان جدية واحترافية تلك التحقيقات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-٩-٢٥	٢-١	١٦٩٠٢

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تنسيق رباعي بين الجهات الرقابية لسد ثغرات «غسل الأموال»

تشمل «المركزي» و«أسواق المال» ووحدة التحريات و«نزاهة»

● محمد الإتربي

كشفت مصادر معنية لـ"الجريدة" أن هيئة أسواق المال استعرضت إجراءاتها الرقابية الخاصة بمكافحة ومتابعة ملف غسل الأموال، في ملف مكتوب الى مجلس الوزراء، بهدف اطلاعه على الخطوات وآليات الرقابة المتبعة والمطبقة في هذا الملف.

وبحسب المصادر، اطمأن مجلس الوزراء الى الإجراءات المشددة التي توليها الهيئة عناية كاملة وكافية، من خلال كتاب ضمن اللائحة التنفيذية، يحتوي على نحو 81 مادة، فضلا عن التزامات مشددة ومطالب إلزامية تفرضها على الخاضعين لرقابتها، إضافة إلى إجراءات التفتيش والتقارير الدورية، وهو ما نال استحسان مجلس الوزراء من جهة تشدد الإجراءات التي تطبقها الهيئة، حيث اطمأن الى هذا الملف وآليات الإشراف والمتابعة.

وعمليا تلقت هيئة الأسواق مخاطبة تؤكد الارتياح والاطمئنان إلى آلياتها النافذة بشأن مكافحة غسل الأموال في النطاق الذي تشرف عليه والمطبق من جهتها، وتم تحفيزها في ذات الوقت من لجان بمجلس الوزراء على المضي قدما في هذه الإجراءات المتشددة، لضمان أن يبقى سجل السوق المالي ناصعا ونظيفا من أي ممارسات غير سليمة.

وبحسب التعليمات والمواد القانونية المفروضة بقوة اللائحة التنفيذية للهيئة التي تتحوط بها ضد أي شبهات خارج الحدود كإجراء احترازي فإنها تلزم أي شركة تقوم بعملية استحواذ على كيان خارجي أن تتأكد الشركة المستحوذة أولا، وتبذل العناية الكافية للاطمئنان الى سلامة الكيان الذي سيتم الاستحواذ عليه، وخلوه من أي شبهات تتعلق بغسل الأموال، وكذلك التزام الشركة محل الاستحواذ بإجراءات العناية الواجبة فيما يخص هذا الملف، ما يؤكد أن القوانين الموضوعة تذهب الى أبعد مدى وتحول دون استيراد أي مشاكل أو ترك ثغرات تأتي من الخارج خلال عمليات الاستحواذ التي يمكن أن تقوم بها أي شركة مرخص لها في أنشطة الاستثمار والأوراق المالية على كيان خارجي مشبوه او غير متوافق مع الأنظمة المطبقة على الشركة الأم محليا.

وأكدت مصادر قانونية أن تشدد قوانين الهيئة في هذا الملف يذهب الى الحذر من اي خطأ داخلي والحذر من أخطاء الآخرين او استيرادها، بحيث لا يتم التعامل إلا مع العملاء الموثوقين، وفي عمليات الاستحواذ لابد أن يكون الكيان المستهدف نظيفا وسليما من جهة مبادئ عمليات غسل الأموال والحوكمة الرشيدة، فلا يهم اقتناص فرصة بسعر ضئيل مقابل تدليس سمعة سوق مالي او بلد بشكل عام.

وكشفت المصادر أن ابرز ما نال الاستحسان بشأن اجراءات وتعليمات هيئة اسواق المال انها تلزم الشركات المرخص لها في الكويت بأن تطبق تعليمات غسل الأموال الواردة في اللائحة التنفيذية على كل فروعها التابعة خارج الكويت وفي الأسواق التي تتواجد فيها خارجيا.

في هذا الإطار، كشفت مصادر أخرى لـ"الجريدة" أن هناك نهجا مختلفا يتم ترسيخه وتكريسه بشأن مواجهة ومكافحة عمليات غسل الأموال، حيث ستكون هناك مواجهة رباعية وبتنسيق عالي المستوى بين 4 جهات تضم البنك المركزي وهيئة اسواق المال ووحدة التحريات، وهيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، على أن تكون هناك اجتماعات فورية وتنسيقية بالتواجد والحوار المباشر وتجاوز مبدأ وقواعد المراسلات الورقية والاخطارات، وعقدت عدة اجتماعات بهذا الخصوص ليكون التنسيق والتنفيذ أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية، ما يفتح عهدا جديدا لمواجهة تلك الممارسات الضارة.

وأشارت إلى أن اللقاءات المباشرة سيكون وقعها أقوى فاعلية لتوحيد الخطوط والتواصل المباشر وتبادل الخبرات والتوافق على سد أي ثغرات أو ممارسات مستحدثة ومواجهتها بشكل سريع وحاسم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٩-٢٧	١٠	٤٥٣٧

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

الأمين العام المساعد في «نزاهة» سالم العلي لـ **القبس**:

6148 مسؤولاً حدّثوا إقرارات الذمة في 9 أشهر

■ الإجراءات تتواصل لكشف الفساد وحماية المال العام

بينما أعلن الأمين العام المساعد لقطاع الكشف عن الذمة المالية في هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) سالم العلي عن تضافر الجهود لحماية المال العام عبر المزيد من الإجراءات المشددة، كشف عن قيام 6148 مسؤولاً وقيادياً بتحديث إقرارات الذمة منذ بداية يناير حتى 17 سبتمبر 2020، وذلك من المشمولين بالقانون الذين قدموا إقراراتهم الأولى في 2017.

توقع العلي في لقاء مع **القبس** قيام 1833 آخرين بتحديث إقراراتهم حتى نهاية العام الحالي، مشيراً إلى أن إجمالي المشمولين بالقانون يبلغ عددهم 11500 شخص، ويتوجب عليهم تحديث إقراراتهم حتى الربع الأول من 2023.

سالم العلي متحدثاً لـ **القبس** (تصوير: بسام زيدان)

خالد الحطاب

قال الأمين العام المساعد لقطاع الكشف عن الذمة المالية في هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) سالم العلي: إن إجمالي المشمولين مبني على أساس فرضية استمرار الخاضع في الصفة الوظيفية، وفي حال ترك الخدمة قبل هذا الموعد، فيتوجب على الخاضع تقديم إقرار نهائي.

«كورونا» والتحديث

وبين العلي أن إقرارات المحدثين خلال 2020 والمتبقي منها تشمل الفئات التي جرى إرجاء تسليمها للإقرار لحين بداية المرحلة الخامسة من مراحل عودة الحياة، وذلك بسبب الإجراءات التي رسمتها السلطات الصحية في الدولة علاوة على الفئات التي سيبدأ استقبالها في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر المقبلة.

وأشار إلى أن العام 2021 سيشهد تسلم 964 إقراراً متوقعاً، في حين يرتفع العدد في 2022 إلى 1680 إقراراً وسيتضاعف في 2023 ليصل إلى 7109 إقرارات.

فترة كورونا

أما عن الفترة الواقعة خلال أزمة كورونا فلفت العلي الى أن «نزاهة» توقفت عن استقبال الإقرارات منذ مارس وحتى يونيو الماضيين، مردفا أن الفترة من يناير وحتى مارس 2020 شهدت تسلم 1281 إقرارا، ثم توقفت «نزاهة» عن استقبال مراجعي الذمة المالية نتيجة جائحة كورونا، ثم عاودت استقبال المراجعين في 19 يوليو، وبلغ عدد الاقرارات المسلمة بعد معاودة العمل 4867 إقرارا، وبذلك يصبح إجمالي الإقرارات المتسلمة منذ بداية العام حتى 17 سبتمبر الجاري 6148 إقرارا.

وتابع: جرى العمل في «نزاهة» بنظام المناوبة خلال ساعات العمل من 8 صباحا وحتى 3 عصرا، وتم اتباع كل الإجراءات الصحية والاحتياطات الوقائية لضمان سلامة المراجعين والموظفين، كما تم اعتماد نظام اخذ المواعيد المسبقة لاستقبال المراجعين في المقر الرئيسي بالهيئة.

> إرجاء تسلم بعض الإقرارات التزاماً بالاشتراطات الصحية للدولة
>
> 11500 ملزمون بتحديث «الذمة» حتى الربع الأول من 2023

خدمات المراجعين

وأضاف: وفرت «نزاهة» وسائل مساعدة لمقدمي الإقرار من الفئات الخاضعة، وذلك من خلال الاتصال الهاتفي على الرقم 118 حيث يقوم الموظف المختص بالإجابة عن كل الأسئلة والاستفسارات، كما أدرجت «نزاهة» كل ما يلزم لخدمة الخاضعين عبر موقعها الإلكتروني، والمتمثلة في الاستعلام الذاتي عن موعد التحديث والاطلاع على دليل تعبئة الإقرار وطباعة نموذج إقرار الذمة المالية، على ان يكون التقديم عن طريق الحضور شخصيا لمقر الهيئة مع اصطحاب البطاقة المدنية الأصلية.

واكد العلي أهمية تسلم الإقرار، حيث يعد تلقي إقرارات الذمة المالية من الفئات الخاضعة لأحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 من أهم المهام التي تقوم بها الهيئة في سعيها لحماية المشمولين بالقانون من التشكيك في ذمتهم المالية وتحصين أدائهم، وكذلك للكشف عن أعمال الفساد كون تلك الإقرارات تبين تطور الذمة المالية للمقر، الأمر الذي يتضح معه سعي المشرع في تحقيق الوقاية والرقابة للمشمولين في القانون في آن واحد.

رسائل نصية للتوعية بالقانون

ذكر سالم العلي ان «نزاهة» قامت بدورها في توعية الخاضعين للقانون، بضرورة الالتزام بتقديم تحديث إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم، ضمن المدد المحددة قانونياً، تفادياً للمساءلة القانونية عن طريق التنسيق مع جهات العمل التي يتبعونها، كما أرسلت الهيئة رسائل نصية لهم على عدة مراحل لتذكيرهم بمواعيدهم، وكذلك إجراء المقابلات التلفزيونية والصحافية وتفعيل مواقع التواصل الاجتماعي بهدف التوعية بالمواعيد وكيفية التقديم.

العمل خلال الأزمة

أفاد سالم العلي بأن «نزاهة» لم تتوقف عن العمل خلال أزمة كورونا حيث استقبلت 5837 مشمولاً بتقديم إقرار الذمة المالية منذ 19 يوليو حتى 17 سبتمبر 2020 بمتوسط يومي بلغ 170 شخصاً.

وأضاف: بلغ عدد المشمولين الذين قدموا إقرارات التحديث 4867 مسؤولاً، في حين قدم 556 مسؤولاً إقرارهم الأول و 414 إقرارهم النهائي خلال الفترة المذكورة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٩-٢٧	١٢	١٦٩٠٣

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تنفيذاً لإستراتيجية الكويت لتعزيز مكافحة الفساد

ندوة «نزاهة»: مطلوب وضع مدونة لضبط سلوك أعضاء مجلس الأمة

| كتب ناصر المحيسن |

واصلت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» تنظيم فعاليات نادي نزاهة الصيفي الثاني والتي تقام حالياً، بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية، حيث أقيمت الندوة الافتراضية الرابعة بعنوان «مدونة سلوك النائب البرلماني»، بمشاركة رئيس منظمة البرلمانيين العرب الدكتور ناصر الصانع، ومديرة إدارة مكتب اللجنة المالية والاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس الأمة الدكتورة هالة الحميدي، ومدير إدارة التخطيط والمتابعة في «نزاهة» خالد المزيني.

وأكد المتحدثون في الندوة ضرورة وضع مدونة لضبط سلوكيات النواب داخل المجلس، بحيث تتوافق مع الدستور والقانون لتضم قواعد ومبادئ يجب على أعضاء البرلمان التحلي بها وتطبيقها، وضرورة مراقبة أداء النواب من خلالها، موضحين أن تلك المدونة تعد تنفيذاً لإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وقال الصانع «إنه يجب على البرلمان والبرلمانيين العمل بقوة لمكافحة الفساد والتفرغ للتشريع»، مشيراً إلى قواعد السلوك التي يجب أن تتمثل في ضرورة إظهار أعضاء البرلمان أعلى درجات الأخلاق في الدور الذي يؤدونه تجاه السلطة التنفيذية والتي تصب في المصلحة العامة، لافتاً إلى أن ردع ومعاقبة بعض الحالات من السلوك غير الأخلاقي من جانب البرلمانيين، يعد ضمن السياق العام لمنع الفساد ومكافحته، إضافة إلى تعزيز مستوى ثقة الجمهور بالنظام السياسي الديموقراطي بوجه عام، وتطبيق أحكام المادة (8) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مطالباً في الوقت ذاته بوضع مدونة سلوك داخل المجلس لتحسين صورة البرلمان داخل الكويت وخارجها.

ودعا إلى الأخذ بعين الاعتبار في حال وضع مدونة سلوك للنواب ألا تتعارض المصالح والشفافية والإفصاح مع النشاط السياسي والقيود المفروضة عليه، مثل تشجيع الالتزام التام بالقواعد التي تقضي بتجريم أفعال الفساد، مع مراعاة الحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، (...) ومدونة السلوك تعتبر اتفاقية داخل مقر العمل والبرلمان وليس قانوناً وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: أولها المبادئ الأخلاقية العامة التي يجب على كل أعضاء المؤسسة البرلمانية أن يسعوا إلى تأييدها، وثانيها وضع قواعد وأحكام لمدونة السلوك، وثالثها الإطار التنظيمي وآلية تنفيذ القواعد والعقوبات.

وأكد الصانع ضرورة تنفيذ مدونة السلوك وتطبيقها على أرض الواقع قبل الموافقة عليها داخل المجلس.

بدوره، تحدث المزيني عن مبادرة (3.3) والمتعلقة بإعداد مدونات سلوك خاصة بالأعضاء والعاملين بمجلس الأمة، مشيراً إلى أن مدونة السلوك عبارة عن دليل داخلي لأعضاء البرلمان يضم مجموعة القيم والمبادئ التي تمثلها وتتحلى بها المؤسسة التشريعية والسلوكيات المفترض الالتزام بها والمحظورات التي يجب تجنبها والتعاطي معها مثل (نكران الذات - النزاهة - المساءلة - الأمانة - القيادة - الشفافية).

وأشار المزيني إلى أهم الشروط التي يجب توافرها في مشروع المدونة بأنه يجب أن تتوافق مع الدستور وقوانين الدولة، وأن تتوافق مع أفضل الممارسات وتوضح الهدف من إعدادها وأهداف وأغراض المؤسسة، إلى جانب أنها ستعالج بقدر الإمكان ملاحظات الموظفين وأصحاب المصلحة على أداء المؤسسة التشريعية.

من جهتها، أكدت الحميدي أن عملية اختيار النواب في العملية الانتخابية، عملية مهمة جداً، كونها مسؤولية المجتمع والمواطن، مؤكدة في الوقت ذاته أن «حسن اختيار النائب يبدأ منا وينتهي عندنا، كما يضمن لنا مخرجات العملية البرلمانية، وتجب متابعة ومراقبة أداء النواب خلال الفصل التشريعي»، متابعة «ويجعلنا ذلك نتساءل: هل نجدد الاختيار فيمن اخترناهم من النواب أو نختار أعضاء غيرهم؟، حتى لا نشتكي من عدم رضائنا لأداء المجلس لأنه يعكس اختيارنا».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٥-٩-٢٠٢٠	٤	١٤٩٦٩

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

توصيات ندوة «نزاهة» و«الشفافية»:

تغليظ عقوبات شراء الأصوات

خالد الحطاب

أبرار الحماد

كندة حتر

أوصت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وجمعية الشفافية في ختام ندوات نادي «نزاهة الصيفي»، بضرورة تحديث التشريعات لمنع أي فساد انتخابي، وتغليظ عقوبات جريمة شراء الأصوات وغيرها.

ودعا المشاركون في الندوات التي حملت عنوان «شفافية النظام الديموقراطي» إلى إصدار قانون لاستحداث جهة مستقلة تحمل مسمى «الهيئة العامة للانتخابات»، ودراسة التشريعات التي تعزز النزاهة والديموقراطية في ممارسة العملية الانتخابية.

ونادت التوصيات بمراجعة قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بقيود الناخبين وتوفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت، فضلاً عن تحديد معايير شطب المرشحين وإجراءات الطعون.

وطالبت بتطوير آليات وقائية لمنع الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في الممارسات الانتخابية، ومتابعة ودراسة المؤشرات الدولية لقياس الديموقراطية وشفافية الممارسة الانتخابية، ورفع التوصيات التي تسهم في تحسين مركز الكويت، واستحداث مؤشرات وطنية لضمان المصداقية والشفافية تقود المؤشرات الدولية وتساعد على استقرائها.

واكدت ضرورة دعم إنفاذ الأولويات الواردة باستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019/ 2024 ذات الصلة بالعملية الانتخابية ومنها «مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية، وإعداد مدونة سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بالمجلس».

ثقة الناخب

وفي الندوة الخامسة والاخيرة التي جاءت تحت عنوان «ثقة الناخب بالعملية الانتخابية» دعت الأمين العام المساعد للوقاية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) م. أبرار الحماد إلى ضرورة إيجاد مؤشرات وطنية لقياس النزاهة تتبناها الحكومة، وتنفذها مؤسسات المجتمع المدني لضمان المصداقية والشفافية، نظرا لكون المؤشرات الوطنية أقرب إلى الواقع.

واكدت الحماد ان درجات الكويت في مؤشر الديموقراطية ومؤشر الحرية متدنية، ما يستلزم أهمية مراقبة المؤشرات من الجهات ذات العلاقة ودراستها جيدا وتحليلها وفهمها وربطها مع أوجه القصور والأنشطة التي تمارس محليا، والتخطيط لوضع حلول إصلاحية لتحسين مراكز الكويت في العديد من المؤشرات.

ووصفت الحماد العملية الانتخابية في الكويت بأنها تشكل مساحة كبيرة من حياة المواطن كوننا دولة دستور، ولكن ثمة متغيرات عدة تؤثر على نسبة التصويت والاقبال على الانتخابات، فلا يمكن اعتبارها مقياساً واضحاً لثقة الناخب بالعملية الانتخابية، مبينة أن الديموقراطية منظومة متكاملة وليست مجرد انتخابات.

من جهتها، قالت المستشارة الإقليمية لمنظمة الشفافية الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كندة حتر: يجب أن يكون هناك تكامل بين المواطن والسلطات لمكافحة الفساد، لافتة إلى أن مؤشرات مدركات الفساد يقيسها خبراء من خلال مصادر في القطاع العام من منظورهم وخبرتهم في شؤون الدول المعنية.

وذكرت أن وضع الفاسدين خلف القضبان لن يكفي وحده.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٩-٢٧	١٢	١٦٩٠٣

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الجسار لـ«الراي»: ماضون قدماً في تنفيذ خطة الإحلال

توظيف 10482 مواطناً في 86 يوماً

| كتب علي العلاس |

نجح ديوان الخدمة المدنية في ترشيح 10482 مواطناً للعمل في الجهات الحكومية المختلفة في 86 يوماً خلال الفترة من 30 يونيو الماضي وحتى 24 سبتمبر الجاري.

ووصف رئيس الديوان أحمد الجسار لـ«الراي» هذه الترشيحات بأنها إنجاز يُحسب للديوان والجهات الحكومية، مشيراً إلى أن هذه الفترة «شهدت ترشيح 6465 من الحاصلين على مؤهلات جامعية، و2283 من الحاصلين على دبلوم، في حين بلغ من تم ترشيحهم للعمل من الحاصلين على شهادة الثانوية 1136، وترشيح 353 من الحاصلين على شهادة المتوسطة فأقل، و175 من الحاصلين على شهادة المتوسطة فأكثر، كما تم ترشيح 68 من الحاصلين على درجة الماجستير، و2 من الحاصلين على درجة الدكتوراه».

واعتبر الجسار أن ترشيح الديوان لأكثر من 10 آلاف مواطن في أقل من ثلاثة أشهر، يعد إنجازاً في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها الكويت، مشيراً إلى سعي الديوان الدائم في ترشيح المسجلين لديه في برنامج النظم المتكاملة إلى الجهات الحكومية، وفق طلبات واحتياجات تلك الجهات بما يتوافق مع التخصصات المطلوبة.

وأشاد بتعاون الجهات الحكومية والتنسيق المتبادل بينها وبين الديوان بخصوص طلبات الاحتياج المطلوب من الديوان ترشيحها لها، مؤكداً «حرص الديوان على المضي قدماً في تنفيذ خطة الإحلال التي سبق وأن تم اعتمادها».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٩-٢٧	١	١٤٩٧٠

الأنباء

مجلس أمة

بناءً على تقرير نهائي للسلطات الصحية

مصير الانتخابات منتصف أكتوبر

رشيد الفعم

أكدت مصادر نيابية مطلعة ان مصير الانتخابات البرلمانية المقبلة من حيث الشكل والتنظيم والتوقيت سيتم تحديده بصورته النهائية بناء على التقرير الذي سترفعه السلطات الصحية الى الحكومة منتصف اكتوبر المقبل تقريبا. واضافت المصادر خلال حديثها لـ «الأنباء» ان التقرير سيكون مبنيا عليه كل ما يتعلق بالشأن الانتخابي وفق آخر ما ستتوصل اليه السلطات الصحية من معلومات وبيانات وتوقعات حتى على المستوى العالمي، بالإضافة الى احتمالية وجود موجة ثانية من «كورونا» وما سيترتب على ذلك من اجراءات ابرزها العودة الى الحظر الجزئي كما كان في المرحلتين الثالثة او الرابعة.

وأشارت المصادر الى انه ضمن الخيارات المطروحة لإجراء العملية الانتخابية «في حال تحديد موعدها» زيادة عدد المدارس المقترحة للاقتراع لتقليص أعداد اللجان في المدارس التي كانت مجدولة أثناء كل عملية انتخابية سابقة، الامر الذي تنتج عنه زيادة عملية التباعد الجسدي مع التركيز على النشرات التوعوية وتحديد اماكن التواجد مع زيادة أعداد القوة الامنية اللازمة لضبط عملية الاقتراع، بالاضافة الى تركيب الكاميرات الحرارية على ابواب المدارس مع توفير المعقمات وغيرها من الاحتياجات.

الصفحة PDF
أول مرة في الكويت استمع للأنباء
بقية أخبار الأولى على الصفحة 03

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٧-٩-٢٠٢٠	١	١٥٩٧٠

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

في ظل التوجه لإلغاء المقرات والندوات الانتخابية

صوت مرشحي «أمة 2020»... عبر الفضاء الإلكتروني

| كتب فرحان الشمري |

أعلنت اللجنة الرئيسة لمتابعة تنفيذ الاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة انتشار فيروس «كورونا» أنها أرجأت مناقشة موضوع المقار الانتخابية لحين صدور مرسوم الدعوة للانتخابات النيابية، بيد أنها لفتت في الوقت نفسه إلى وجود توجه من وزارة الصحة بإلغاء المقار الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس الأمة المرتقبة، الأمر الذي أثار تساؤلات بشأن شكل الحملات الانتخابية، وندوات المرشحين خلال الأسابيع المقبلة، في ظل الاحترازات الوقائية والتدابير الصحية وفي حال صمّ «كورونا» أصوات الندوات الانتخابية، فثمة تساؤل مهم عن الصوت البديل للمرشح، وكيف يوصل رسالته إلى ناخبيه، وطريقته لكسب صوت الناخب ودعمه. فاختفاء الندوات المباشرة سيؤثر على أكثر من سوق، خصوصاً المطاعم وشركات تجهيز المقار الانتخابية، لأن اختفاء الندوات يلازمه اختفاء البوفيهات الفاخرة و«المفطح العربي».

وتعليقاً على الموضوع، قال النائب أسامة الشاهين لـ«الراي» إنه «تحسباً لمثل هذه الظروف، ونوقعاً منا بأن الجائحة سيكون لها تأثير على الندوات الانتخابية، اقترحت وزميلي محمد الدلال عوضاً عن الندوات المباشرة تفعيل دور وزارة الاعلام، بمنح مساحة إعلانية أكبر للمرشحين وتعميمها لفترات أكبر عبر تلفزيون الكويت والإذاعة والقنوات الخاصة، لأن الناخب في هذه العملية لن يعتمد على الدواوين والندوات الجماهيرية، فمثل هذه الإعلانات توصل صوته ورؤاه للناخبين والناخبات».

وفضل الشاهين تخصيص قناة يتم من خلالها دعوة المرشحين لعرض رؤاهم وبرامجهم وسيرهم الذاتية، والطلب من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات إعداد برنامج إلكتروني خاص بالانتخابات يعرض معلومات وبيانات عن المرشحين ورؤاهم.

في السياق نفسه، أكد عدد من مديري الحملات الانتخابية أنه في حال صدور قرار إلغاء المقار والندوات الانتخابية، فسيتم التعويض عنها باللجوء إلى طرق أخرى، منها وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية، لأن المرشح بحاجة إلى إيصال أفكاره ورؤاه، وبالإضافة إلى وسائل التواصل من الممكن التواصل من خلال الدواوين، لكن وفق اشتراطات صحية معينة.

حملات المرشحين هذا العام قد لا تشهد حضوراً جماهيرياً

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-٩-٢٥	٣	١٤٩٦٩

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«خلية العبدلي» تعيد التراشق النيابي - النيابي إلى الواجهة

- عاشور: أي مصالحة وطنية لا تشملها تهميش لفئة من المجتمع
- الشاهين: إقحامها خلط للأوراق... فكيف تساوى الأعلام بالألغام؟
- عبدالله الكندري: التفكير في العفو عنها جريمة أخرى بحق الكويت

عادت قضية خلية العبدلي إلى واجهة التراشق النيابي - النيابي مجدداً، إذ شهدت مواقع التواصل الاجتماعي سجالات بين النائبين صالح عاشور وأسامة الشاهين، فبينما طالب الأول بأن يشمل العفو العام المدانين في تلك القضية، اعتبر الثاني أن تلك المطالبة خلط مرفوض للأوراق، قبل أن يدخل عدد من النواب على الخط.

وبعدما اعتبر عاشور أن أي مصالحة وطنية لا تشمل «خلية العبدلي» والمغردين وإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية لا تساعد على تقوية الوحدة الوطنية بل تعمل على تهميش فئة كبيرة من المجتمع وإلغائها، رد الشاهين سريعاً مؤكداً أن إقحام الخلية بهذا الشكل المكشوف، خلط مرفوض للأوراق.

02

وبينما تساءل الشاهين، في تغريدة رد بها على عاشور: «كيف يساوي الأعلام بالألغام؟ والبيانات بالرشاشات؟ والكلمات بالمتفجرات؟»، رد عاشور «إن اقتحام المجلس والمغردين وخلية العبدلي وآخرين جميعهم صدرت بحقهم أحكام قضائية نهائية بإدانتهم باسم صاحب السمو، وعلينا احترام هذه الأحكام، وطلب العفو أو تخفيف العقوبة لا يعني تأييدهم، كما هي الحال في العفو بالعيد الوطني لمرتكبي جرائم السرقات والمخدرات والاحتيال، ولكن قاتل الله الطائفية».

وعلى الخط دخل عدد من النواب، إذ قال النائب عبدالله الكندري إن «التفكير في العفو عن خلية العبدلي الإرهابية جريمة أخرى بحق الكويت، فقد عثر معها على 144 كيلو متفجرات، و19 طناً من الذخائر، و68 سلاحاً متنوعاً، و204 قنابل يدوية، و56 قذيفة آر بي جي»، مستدركاً: «من أجل تكسب انتخابي يحاول نائب خلط الأوراق وإقحامها بموضوع المصالحة الوطنية على حساب أمن الكويت».

أما النائب محمد الدلال، فاكتفى بالحديث عن قضية دخول المجلس، مؤكداً أنها «قبل أن تكون هناك أحكام قضائية لمخالفة القانون هي قضية سياسية في الأصل، ولا علاج لها إلا العلاج السياسي الحكيم»، مشيراً إلى أن الحكمة تقتضي طي صفحة الماضي والمضي نحو التصالح وفق أسس مقبولة للجميع، «ولقد آن أوان إغلاق ملف أزمة سابقة، وعودة من هم في الخارج، فالمستقبل يبنى بسواعد الجميع».

من جهته، اعتبر النائب رياض العدساني أن الخونة «خلية العبدلي» ولم تكن القضية «سياسية» بل خيانة وطن، مؤكداً أن «موقفنا ثابت من هذه القضية»، خصوصاً أن الحكومة السابقة في بداية الأمر تغاضت عن ملاحقة المدانين فيها، ولم تقم بنشر صورهم إلا في 19 يوليو 2017 لمدة شهر من صدور حكم محكمة التمييز.

في المقابل، قال النائب خليل عبدالله، مخاطباً من ينتقدون ضم "خلية العبدلي" للعفو الشامل، إن "الأحكام ضدهم مسيسة، ولكنها عادلة ضد غيرهم، لهم حقوق إجرائية قانونية ولا حق لغيرهم، أعراضهم مصونة ويقبلون الاعتداء على أعراض غيرهم، شبابهم وطني ومحركه ذاتي، وشباب غيرهم خائن ومحركه خارجي، هم الشرفاء وغيرهم خونة، يطالبون بالعفو لأنفسهم ولا عفو لغيرهم".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٩-٢٧	١-٢	٤٥٣٧

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إخلاء سبيل الفاشينستا النجادة بكفالة 2000 دينار

أخلت النيابة العامة، أمس، سبيل الفاشينستا جمال النجادة بكفالة 2000 دينار، بعد أن وجهت لها تهمة الإساءة للسلطة القضائية عبر تسجيل صوتي لها.

وأنكرت النجادة التهمة الموجهة لها، وأكدت أنها لا تقصد الإساءة إلى السلطة القضائية، وأن ما جرى هو قيام إحدى متابعاتها بالاتصال فيها عبر برنامج «سناب شات»، ودار حديث بينهما حول قضية غسل الأموال المتهمة فيها، والتي سبق أن حققت فيها النيابة العامة وأخلت سبيلها، وأن المتصلة استطاعت سحبها في الكلام.

وذكرت أنها لم تكن تعلم أن المتصلة كان تسجل المكالمة التي تجري بينهما، وأنها تفاجأت بانتشار المكالمة، وقدمت اعتذارها للنيابة عما بدر منها من كلام، لافتة إلى أنها لا يمكن أن تسيء إلى جهاز النيابة العامة، وأعضائها «لما رأيته من تعامل راقٍ ومحترم».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٥-٩-٢٠٢٠	١٦	١٤٩٦٩

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استدعاء 200 مرشح خاضوا «الفرعية» من اليوم

تبدأ النيابة العامة من اليوم الأحد استدعاء نحو 200 مرشح خاضوا الانتخابات الفرعية التي أجريت خلال الفترة الماضية، وتم رصدهم من قبل وزارة الداخلية.

وأفادت مصادر قانونية لـ «الراي» أن «النيابة شكلت فرق عمل وجداول للاستدعاءات وسوف تنهي تحقيقاتها خلال 10 أيام تقريباً، وستشمل الاتهامات مخالفة قانون منع الانتخابات الفرعية، ومخالفة قرارات وزارة الصحة بشأن منع التجمعات المتعلقة بتفشي وباء فيروس كورونا».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٩-٢٧	١	١٤٩٧٠

الأنباء

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتـاب بالمحكمة الكليـة عن بيع العقـار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يـوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١٠/١٤- قاعـة ٤٨ - بالـدور الثاني بقصر العدل الساعـة التاسعـة صباحـاً - وذلك تنفيـذاً لحكـم المحكمـة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٧/١٣١ بيوع/٢.

المرفوعـة مـن: نادية نايف الشويعر

ضـــــــد: ضياء راشد عبدالرزاق الوهيب

أولاً: أوصاف العقار: (وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة)

- عقار الوثيقة رقم ١٩٩٩/٤٢٩ الكائن بمنطقة صباح السالم - قسيمة رقم ١٣٦ - قطعة رقم ٨ - من المخطط رقم م/٣٦٩١٦ ومساحته ٣٠٠,٣٢٥م ٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٢٦١٠٠٠ د.ك.
- عين النزاع مكسية بحجر جيري بني فاتح اللون قديم، مساحة العين ٣٠٠ م٢ وتقع على شارع داخلي وساحة خلفية تحتوي على حديقة، وعلى دورين أرضي وأول، والدور الأرضي مكون من صالة - غرفة طعام - غرفة مع حمامها - مطبخ تحضيري، كما يحتوي المنزل على ملحق مكون من غرفة وحمام، أما الدورالأول فيتكون من ٤ غرف و ٢ حمام، ونظام التشطيب بالمنزل قديم والتكييف وحدات عادية.
- وبناءً على شهادة الأوصاف العقارية المرفقة لا توجد بها مخالفات لعقار التداعي.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً : يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثـالثـــاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامسـاً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادسـاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـــاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامنـــاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيـــه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٥-٩-٢٠٢٠	٦	١٥٩٦٩

وفيـــات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

الأحد ٢٧-٩-٢٠٢٠

- ادبيسان الهيلم ادبيسان العازمي، 52 عاماً، (شيع)، تلفون: 66031316، 99052728
- ابتسام ناصر صالح السدرة، زوجة/ عبدالرحمن حمد الفارس، 54 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99504350، 66638785
- باسم أنور عبدالمحسن الفهد، 63 عاماً، (شيع)، تلفون: 96644127
- باتل حباب باتل الرشيدي، 91 عاماً، (شيع)، تلفون: 65088577، 94054763، 99687110

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الوفيات

الجمعة ٢٥-٩-٢٠٢٠

- بدرية ناصر الثاقب، أرملة/ عبداللطيف عبدالرزاق الدين، 88 عاماً، (شيعت)، تلفون: 97517884
- نورة عبدالله دخيل الشايع، 82 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99052907، 99077775، 94098311
- علي حسين صالح المويل، 79 عاماً، (شيع)، تلفون: 97888365، 99553336
- بدر سالم حسين الشطي، 66 عاماً، (شيع)، تلفون: 55996555
- مريم إبراهيم معتوق العسلاوي، أرملة/ سعود سالم الريش، 75 عاماً، (شيعت)، تلفون: 66500660، 66644858
- نبيلة عبدالكريم عبدالله شكرالله، زوجة/ حسن علي عبدالغفار، 56 عاماً، (شيعت)، تلفون: 65981180، 66092002
- محمد سعود الحميدان، 89 عاماً، (شيع)، تلفون: 97466555
- نجاة خليل إبراهيم الحمد، أرملة/ يوسف عبداللطيف العتيقي، 85 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99070063
- زهرة غلام محمد رضا غلام، أرملة/ محمد جوهر عبدالله دشتي، 74 عاماً، (شيعت)، تلفون: 90060005، 99232881

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»